



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة
الإسكوا
ESCWA



«عرض عن الجزء الأول: الوضع الراهن والممارسات المثلى

لمسودة تقرير

"مقترح السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية" – دولة ليبيا- مايو 2023 – أغسطس 2023م.

المهمة الاستشارية المقدّمة إلى:

الهيئة العامة للمعلومات من

(الإسكوا)

د. عبدالرؤوف علي البيباص

خبير التحول الرقمي



الهيئة العامة للمعلومات إحدى المؤسسات التابعة لرئاسة الوزراء بالدولة الليبية والجهة المكلفة اداريا حسب قانون رقم (4) لسنة 1990 بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق، بالإشراف على «**النظام الوطني للمعلومات**» الذي يعتمد على انسياب وإدارة وتوظيف البيانات والمعلومات والمؤشرات الرسمية التي تعكس بشكل مباشر كل ما يتعلق بكافة مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالدولة.

الهيئة العامة للمعلومات



كما أن الهيئة هي الجهة التي تم تكليفها بإدارة وتسيير «قاعدة البيانات الوطنية» فنياً وإدارياً وخدمياً حسب قرار مجلس الوزراء رقم (130) لسنة 2018 بشأن إعادة توزيع اختصاصات مشروع الرقم الوطني وبناءً على ذلك فقد اقتضت التشريعات النافذة أن يتم تغذيتها وبشكل متواصل ودائم بالبيانات من كافة مؤسسات وأجهزة الدولة كل حسب اختصاصه وصولاً إلى بناء وتطوير قاعدة بيانات وطنية مؤمنة ذات مواصفات فنية عالية تشكل مرجعية معرفية موثوقة .

الهيئة
العامة
للمعلومات



كما ألزمت التشريعات النافذة أيضاً كافة الجهات بالتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات في مشاريع الربط مع «قاعدة البيانات الوطنية» ضمن تطبيقاتها الإلكترونية المختلفة وذلك من خلال «الشبكة الوطنية لتراسل البيانات» التي تتولى الهيئة مسؤولية إنشائها وإدارتها وتطويرها.

الهيئة
العامة
للمعلومات

أولاً : الهدف من الوثيقة

تأتي هذه الوثيقة استجابة من الإسكوا لطلب الخدمة الاستشارية المقدم من الهيئة العامة للمعلومات في دولة ليبيا لتقديم الدعم الفني في إعداد السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية والاستفادة من النماذج التي أطلقتها الإسكوا في إطار مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي ADIP.

تعرض هذه الوثيقة المفاهيم الأساسية للنفاذية الرقمية، وتصف بإيجاز الواقع الحالي للنفاذية الرقمية في ليبيا وأهم ما تم إنجازه في هذا المجال، وتجري تحليلاً للوضع الراهن، ومن ثمّ تقدّم خطة زمنية مقترحة لإعداد السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وأهم محاور العمل الممكن تضمينها فيها خلال الأشهر المقبلة من العام 2023.

ويأتي هذا العمل منسجماً مع إطار التعاون لفريق الأمم المتحدة في ليبيا للأعوام 2023-2025 والذي تضمّن وفقاً لمبدأ عدم إهمال أحد ضرورة العمل على ضمان احتياجات الفئات الأكثر فقراً وضعفاً وتهميشاً، بما في ذلك النساء والأشخاص والفتيات والشباب والسكان المتضررين من النزوح والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية.

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا قد وقعت على الاتفاقية CRPD في مايو 2008، وجرى التصديق على الاتفاقية في فبراير 2018.

ثانياً - الوضع الراهن للنفاذية الرقمية في ليبيا

* أداء ليبيا في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة.

- مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Index

تقع ليبيا في المرتبة 104 من 191 وفق المؤشر الصادر في العام 2021. ومن الملاحظ أن الأداء قد عاد للتحسن في العام 2021 مقارنة بالعام 2020.

-مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE) Digital Accessibility Rights Evaluation Index جرى إصدار هذا

المؤشر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية UNDESA

تقع ليبيا وفق هذا المؤشر الصادر في العام 2020 في المرتبة 116 (من 136) بقيمة إجمالية قدرها 18.5. وهي أدنى من القيمة الوسطى للدول النامية والبالغة 42.4.

-مؤشر تطور الحكومة الالكترونية (eGDI) e-Government Development Index

جرى إصدار هذا المؤشر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. UNDESA.

تقع ليبيا وفق هذا المؤشر الصادر في العام 2022 في المرتبة 169 (من 193) بقيمة إجمالية قدرها 0.34. وهي أدنى من وسطي الدول النامية والبالغ 0.59.

-مؤشر المشاركة الالكترونية (ePI) e-Participation Index

تقع ليبيا وفق هذا المؤشر الصادر في العام 2022 في المرتبة 189 (من 193) بقيمة إجمالية قدرها 0.03. وهي أدنى من وسطي الدول النامية والبالغ 0.6.

-استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ليبيا

بحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، تبلغ نسبة مشتركي الهاتف النقال 43% (العام 2021)، ونسبة الاشتراكات الفاعلة للحزمة العريضة النقالة 17% (العام 2021)، ومشاركي الحزمة العريضة الثابتة 4.9% (العام 2021) وتبلغ نسبة

مستخدمي الانترنت 18% (العام 2014)

- معدلات الإعاقة في ليبيا

وفقًا للتحليل القطري المشترك للأمم المتحدة، 2021 ، يُقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا بما يتراوح بين 2.9 في المائة إلى 14.3 في المائة من السكان، مع العديد من الإعاقات مدى الحياة الناجمة عن الصراع

❖ جمع البيانات المتعلقة بالنفاذية الرقمية

في إطار الإعداد لهذا التقرير وللمساعدة على جمع البيانات اللازمة، جرى تطوير استبيان يغطي أهم المواضيع الواجب تغطيتها في سياسات النفاذية الرقمية. وهذه المواضيع هي:

- 1- الخطط والالتزام والحوكمة؛
- 2- الخدمات والتطبيقات والمنتجات؛
- 3- البنية التحتية والمعايير؛
- 4- الإمكانيات والثقافة والمهارات؛
- 5- البيئة المحيطة الرقمية؛

وتمت الإجابة من قبل الوزارات والمؤسسات التالية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية، ومركز المعلومات والتوثيق السياحي، وشركة ليبيا للتجارة. كما تم ملء الاستمارة الخاصة بالهيئة العامة للمعلومات.

ثالثا - تحليل الوضع الراهن للنفاذية الرقمية في ليبيا

- من خلال تحليل البيانات الواردة وبعض الوثائق التي زُوِّدت الإسكوا بها، يمكن تحديد أهم مواطن القوة والضعف والتحديات والمخاطر والتي ينبغي معالجتها في السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وتحليل SWOT يبيّن أهم هذه الجوانب.

* مواطن القوة

الخطط والالتزام والحوكمة

- توفر خطة وطنية للتنمية المستدامة؛
- توفر سياسة وطنية للتحويل الرقمي؛
- الاهتمام الحكومي بموضوع النفاذية الرقمية ووضع رؤية ومخطط وطني للموضوع؛
- توفر قانون لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (1987)؛
- إمكانية تمويل مشروعات النفاذية الرقمية من خلال الموازنة الحكومية؛

خدمات والتطبيقات والمنتجات

- البدء بالعمل على توفير بعض الخدمات الالكترونية التي تراعي النفاذية الرقمية؛
- تطوير بعض الجهات الخاصة لمبادئ إرشادية للنفاذية الرقمية؛
- توفر استراتيجية توعية/تسويق لتعزيز استيعاب الخدمات الرقمية عبر جميع القنوات المتاحة؛

البنية التحتية والمعايير

- توفر معايير فنية لدى بعض الجهات الوطنية لتطوير الخدمات والتطبيقات بطريقة قابلة للنفاذ من الجميع؛
- توفر دليل لمنهجيات وإجراءات تطوير الخدمات في بعض المؤسسات؛

الإمكانات والثقافة والمهارات

- توفر رؤية واضحة لدى معظم المؤسسات الوطنية حول متطلبات القدرات اللازمة لتحقيق النفاذية الرقمية؛
- توفر بعض برامج التعليم والتدريب المهني والأنشطة المناسبة للتوعية حول النفاذية الرقمية في بعض الجهات الوطنية؛
- البدء بعملية استقطاب الموارد المتخصصة في النفاذية الرقمية في بعض الجهات الوطنية؛

البيئة المحيطة الرقمية

- توفر العديد من من التخصصات التي تدعم مجالات تكنولوجيا المعلومات؛
- توفر الحاضنات والمسرّعات التي تستقبل مواضيع النفاذية الرقمية؛
- إمكانية التعاون بين القطاع العام والخاص (بما في ذلك الجهات الأكاديمية) في مجال تنفيذ مشاريع النفاذية الرقمية؛
- توفر مؤسسات غير حكومية نشطة وفاعلة في مجال النفاذية الرقمية.

مواطن الضعف

الخطط والالتزام والحوكمة

- عدم توفر رؤية حكومية معلنة للنفاذية الرقمية؛
- عدم توفر مؤشرات رقمية لمتابعة النفاذية الرقمية على المستوى الوطني؛
- عدم توفر إطار ملزم وموحد للجهات الحكومية في مجال النفاذية الرقمية وإنما فقط مبادرات فردية؛
- عدم إصدار معايير للمشتريات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات النفاذية الرقمية؛

البنية التحتية والمعايير

- عدم تضمين دليل المنهجيات متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- عدم مراعاة النفاذية الرقمية في مراكز الاتصال الداعمة للخدمات عموماً؛
- عدم تضمين المواقع الحكومية البيانات المفتوحة بطريقة قابلة للنفاذ من الجميع (وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة)؛

الخدمات والتطبيقات والمنتجات

- عدم مراعاة متطلبات النفاذية الرقمية في المواقع الحكومية عموماً؛
- عدم تصميم الخدمات الحكومية بطريقة تراعي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة عموماً؛
- عدم توفر مبادئ إرشادية لتحديد تصميم وتنفيذ الخدمات الرقمية بشك يراعي النفاذية الرقمية؛
- عدم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم واختبار واستخدام الخدمات الرقمية؛
- عدم تقديم الخدمات الرقمية الحالية بطريقة متكاملة تشمل الأفراد ذوي الإعاقة؛
- عدم توفر آلية لاستيعاب ملاحظات المستخدمين ذوي الإعاقة؛
- عدم استخدام البث التلفزيوني والإذاعي للترويج للنفاذية الرقمية؛
- عدم توفر إمكانات النفاذية الرقمية في كافة الصرافات الآلية؛
- عدم مراعاة متطلبات النفاذية الرقمية عند شراء تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً؛
-

الإمكانات والثقافة والمهارات

- في القطاع العام، نقص الموارد البشرية المدربة اللازمة لتنفيذ النفاذية الرقمية؛
- في القطاع العام، لا تتوفر برامج كافية للتدريب في مجال النفاذية الرقمية على الرغم من بعض الأنشطة الهادفة إلى التوعية بهذا المجال؛
- عدم توفر برامج للتدريب المهني في مجال النفاذية الرقمية في كافة المؤسسات؛

البيئة المحيطة الرقمية

- عدم تضمين برامج النفاذية الرقمية في المناهج الأكاديمية؛
- محدودية الاستفادة من البرامج المتوفرة للتدريب في مجال النفاذية الرقمية؛

الفرص

- التحوّل الرقمي المتسارع الذي فرضته الجائحة كوفيد 19؛
- الدعم الإداري العالي المستوى للتقدم في تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي للخدمات الإلكترونية؛
- التوجه الحكومي لدعم مبادرات تتضمن متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إمكانية التعاون الدولي والإقليمي لتبادل التجارب الناجحة في تطوير السياسات والإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية؛
- توفر أدوات تطوير السياسات والإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية في إطار مشروع الإسكوا ADIP؛
- إمكانية الاستفادة من الحلقات التدريبية وأنشطة بناء القدرات والتدريب المتوفرة في مجال النفاذية الرقمية؛

المخاطر

- التأخر في اعتماد سياسة النفاذية الرقمية والإرشادات الفنية؛
- عدم توفير التمويل اللازم لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، ولا سيما النفاذ إلى الحزمة العريضة الثابتة والنقالة؛
- عدم توفير الموارد البشرية المؤهلة الضرورية للمشاركة في تعزيز نفاذية التطبيقات ومواقع الويب؛
- مقاومة التغيير في الجهات الإدارية للتحول الرقمي؛
- عدم توفير المحفّزات المناسبة للقطاع الخاص للاستثمار في تطبيقات النفاذية الرقمية؛

رابعا - الخطة المقترحة لوضع السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

- المقدمة: أهمية النفاذية الرقمية ودورها في إدماج جميع الأفراد وتمكينهم من استخدام وسائل وتطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- التعريفات: وفي هذه الفقرة، يجري تعريف المصطلحات الرئيسية المستخدمة في السياسة (مثل النفاذية الرقمية، الأشخاص ذوي الإعاقة، كبار السن، ...)
- الدوافع الوطنية: وفي هذه الفقرة، يجري تحديد دوافع اهتمام الهيئة بتطوير سياسة للنفاذية الرقمية؛
- موجز عن تحليل الواقع الراهن والأولويات الوطنية: ويمكن الاستئناس بما ورد في هذا التقرير؛
- الرؤية: تتضمن الرؤية الوطنية التي ترغب الهيئة بتحقيقها من خلال هذه السياسة؛

- الأهداف الاستراتيجية: وهي تمثل الأهداف التي سيتم العمل على بلوغها من خلال تنفيذ السياسة. ويُفضل أن تكون هذه الأهداف قابلة للقياس وأن تحقق المعيار SMART؛
- الشراكة مع منظمات المجتمع الأهلي المختصة بالأشخاص ذوي الإعاقة: توضح هذه الفقرة الآليات التي تمّ اعتمادها للتشاور مع ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير وتنفيذ السياسة؛
- محاور التركيز: بعد تحليل الفجوة بين الواقع الحالي والمطلوب، يجري تحديد محاور العمل الأساسية الواجب إدراجها في السياسة. يجري في كل من هذه المحاور اقتراح عدد من المبادرات والغايات المطلوب تحقيقها، والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق الرؤية؛
- آليات توفير النفاذية الرقمية: مثل عدم التمييز، خدمات الطوارئ، التدريب، متطلبات مطابقة المقاييس،
- بيان النفاذية الرقمية: توضح التزام الجهات الحكومية بتنفيذ السياسة المقترحة؛

- حوكمة السياسة:** تبين هذه الفقرة البنى المؤسساتية الحالية أو المقترح إحداثها للإشراف على تنفيذ السياسة؛
- الرصد (الرقابة) والتقييم:** لتتبع مدى التقدم في تنفيذ السياسة، لا بدّ من تحديد عدد من المؤشرات التي يجري تقييمها دورياً لتحديد درجة التنفيذ. يمكن في هذه الفقرة تحديد هذه المؤشرات والجهات المكلفة بالتتبع؛
- الخطة الإعلامية:** لضمان الوصول إلى كافة الأفراد، تحدد هذه الفقرة الإجراءات المقترح تنفيذها لنشر هذه السياسة وإعلام جميع الجهات والأفراد بها للمشاركة الفاعلة في التنفيذ؛ ويمكن أن تتضمن هذه الخطة عدداً من ورش العمل الوطنية لإشراك جميع القطاعات المعنية، بالإضافة إلى حملات التوعية والإعلام التي تستهدف العموم والمواطنين
- خطة المخاطر:** تتضمن هذه الفقرة قائمة بالمخاطر المحتملة، وبالإجراءات المقترحة لتفاديها أو الحدّ من آثارها؛
- آليات توفير النفاذية الرقمية:** مثل عدم التمييز، خدمات الطوارئ، التدريب، متطلبات مطابقة المقاييس،
- بيان النفاذية الرقمية:** توضح التزام الجهات الحكومية بتنفيذ السياسة المقترحة؛
- حوكمة السياسة: تبين هذه الفقرة البنى المؤسساتية الحالية أو المقترح إحداثها للإشراف على تنفيذ السياسة؛
 - الرصد (الرقابة) والتقييم: لتتبع مدى التقدم في تنفيذ السياسة، لا بدّ من تحديد عدد من المؤشرات التي يجري تقييمها دورياً لتحديد درجة التنفيذ. يمكن في هذه الفقرة تحديد هذه المؤشرات والجهات المكلفة بالتتبع؛
 - الخطة الإعلامية: لضمان الوصول إلى كافة الأفراد، تحدد هذه الفقرة الإجراءات المقترح تنفيذها لنشر هذه السياسة وإعلام جميع الجهات والأفراد بها للمشاركة الفاعلة في التنفيذ؛ ويمكن أن تتضمن هذه الخطة عدداً من ورش العمل الوطنية لإشراك جميع القطاعات المعنية، بالإضافة إلى حملات التوعية والإعلام التي تستهدف العموم والمواطنين
 - خطة المخاطر: تتضمن هذه الفقرة قائمة بالمخاطر المحتملة، وبالإجراءات المقترحة لتفاديها أو الحدّ من آثارها





شكرا لحسن استماعكم